واقع التعددية الحزبية في النظام السياسي والدستوري الأردني

The reality of multi-party politics in the Jordanian political and constitutional system

محمد عبد الله الشوابكة

جامعة ظفار (سلطنة عُمان)، d.alshwabkeh_med@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/03/05 تاريخ القبول: 2021/03/22 تاريخ النشر: 2021/04/18

الملخص

تعد الأحزاب السياسية ركيزة أساسية في النظام الديموقراطي، والفاعل الأساس والمؤثر في النظام السياسي لأي دولة تعتنق التعددية الحزبية لما تلعبه من أدوار في صناعة القرار السياسي مت ما تحقق لها الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها من خلال برامج حقيقية تلامس متطلبات المجتمع سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية، وكانت الأردن من بين هذه الدول التي عرفت الأحزاب السياسية منذ نشأتها في مطلع القرن العشرين ولا تزال، حيث أطرتها دستورياً وقانونياً. وسؤال البحث هو بيان ما هو واقع التعددية الحزبية في النظام السياسي والدستوري الأردني ؟.

وقد خلص البحث إلى عدة نتائج وتوصيات.

كلمات مفتاحية: التعددية الحزبية، الأردن، البرلمان، مشاركة حزبية، دستور.

Abstract

Political parties are a fundamental pillar of the democratic system, and the main actor and influencer in the political system of any country that embraces multipartyism because of its roles in political decision-making, as well as the achievement of power or participation in it through real programmes that touch on the demands of society, whether social, economic or political, and jordan has been among those countries that have known political parties since their inception at the beginning of the twentieth century and continue to be constitutionally and legally governed.

The research has yielded several findings and recommendations.

Keywords: Party- Pluralism - Jordan - Parliament - Party Participation.

مقدمة:

لقد شغل مفهوم التعددية الحزبية تفكير الباحثين في الحقل السياسي والدستوري في الوطن العربي، وأخذت به بعض الدول العربية والانتقال من النظام الأوحد إلى النظام المتعدد داخل بنيانها، على الرغم من قصور هذه التجربة بالاهتمام نتيجة أزمة الديمقراطية التي تعيش بها وضعف دور القوى الاجتماعية في التشاركية السياسية للوصول إلى سلطة الحكم في

الدولة، وغفلتها عن الأدوار الأخرى المنوطة بها، فالواقع العملي يتطلب توافر المؤسسات اللازمة لضمان مشاركة فعلية داخل بنيان النظام السياسي والدستوري في الدولة.[1]

وتعتبر الأحزاب السياسية هي الفاعل الرئيس والمؤثر في بنية النظام السياسي والدستوري للدولة، ويتحدد دورها الأساسي في مدى مشاركتها السياسية في صناعة القرار داخل الدولة كونها تهدف إلى الوصول إلى الحكم، أو بصفتها كمعارض داخل بنية النظام القائم، وفقا لما تقتضيه الأحكام الدستورية الناظمة لها.[2]

وهنا يتبين أن هذه الأحزاب ما هي إلا ظاهرة اجتماعية تتطور وتتجدد بالتوازي مع تطور النظام القائم داخل الدولة كونه الفاعل الأهم فيها ومؤثر داخل المجتمع ودافعها نحو التغيير والبناء.[3]

وقد ظهرت هذه الأحزاب في ظل مسيرة الانتقال بالنظم الحاكمة نحو الديمقراطية التشاركية حتى أصبحت أحد المؤشرات الدالة على مدى دمقرطة النظام السياسي والدستوري فيها، فترسيخ هذا البناء الديمقراطي وإرساء دولة القانون في المجتمع يتطلب تعزيز حقوق الانسان عبر ضمانات قانونية.[4]

وقد سارت المملكة الأردنية الهاشمية على هذا النهج الديمقراطي من خلال تأطير العمل الحزبي فيها بالأطر الدستورية والقانونية القائم على مبدأ المشاركة في صناعة القرار داخل الدولة بين جميع القوى والتنظيمات السياسية والحزبية، فعمد إلى ترسيخ مبدأ التعددية الحزبية وعمد إلى نشأة الأحزاب فيها لتكون العامل المحوري في بناء دولة ديمقراطية مستقرة يكون فيها كافة الفاعلين السياسيين الرسمية منها وغير الرسمية لهم الدور في بناء كافة مؤسساته الديمقراطية، وهذا ما سنشهده من خلال مراجعة كافة دساتير الأردن المتلاحقة والأطر القانونية التي مهدت لبناء تعددية حزبية أردنية.

إشكالية البحث:

تسعى الدراسة للبحث عن الآلية التي نظمت بها الدساتير والقوانين الأردنية مسألة التعددية الحزبية لمعرفة وفهم واقع هذه التعددية في ظل الظروف المتغيرة التي أحاطت وتحيط بها على كافة المستويات إجتماعية كانت أم سياسية أم اقتصادية. وبناء على ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيس التالي:

ما هي الأطر التشريعية المنظمة للتعددية الحزبية في النظام السياسي والدستوري الأردني؟

ويتفرع عن عديد من التساؤلات نبينها كالآتي:

- ماذا يقصد بتعددية حزبية؟
- ما هي علاقة الترابط بين مفهوم تعددية حزبية ومفهوم دمقرطة النظام الدستوري القائم؟
- ما مدى اسهام الدستور والقوانين في اظهار تعددية حزبية في الأردن؟
- أهم معوقات تحول دون نشأة تعددية حزبية حقيقية في الأردن؟

---

[1] عبد خليفة، آذار"التعددية الحزبية المحاسن والمساويء – دراسة حالة العراق بعد عام 2003"، **مجلة كلية التربية الأساسية**، العدد التاسع والستون، 2011، ص: 227.

[2] إن الاكتفاء بالقواعد الدستورية لمعرفة النظام نهج غير كافي ولا يفي غرض الإحاطة الفعلية لفهم ومعرفة النظام السياسي، إذ غالبا ما تقتصر الدساتير في بيان عمل المؤسسات الرسمية (السلطات) بدون أن تولي القواعد الدستورية بيان أهمية ومكانة المؤسسات غير الرسمية أو القوى المحركة لها. حسان محمد شفيق العاني، "الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة"، مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص: 13..

[3] هادي مشعان ربيع، **"دراسات في الديمقراطية وحقوق الإنسان"**، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2015، ص: 9.

[4] هادي مشعان ربيع، **"المرجع السابق"**، ص: 9.

أهمية البحث:

تنبع من أسباب عدة يفرضها موضوع البحث في ظروف حاصلة في البيئة الداخلية للنظام الأردني، ووجود تعددية حزبية غير فاعلة في بنية النظام السياسي والدستوري الأردني على الرغم من توفر كافة الأطر القانونية لقيام تعددية حزبية فاعلة.

كما وتنبع أهمية هذه الدراسة في كونها تناقش موضوعا حيويا يفرض نفسه على أرض الواقع بعد فشل الأحزاب في الحصول على مقاعد في انتخابات برلمان عام 2020 وما دل على ذلك يدل على ضعف فعالية هذه الأحزاب وعدم تأثيرها المجتمعي وعلى الرأي العام فيه، على الرغم من توافر البنية القانونية المناسبة للقيام بدورها المنوط فيه.

لذا ستناقش هذه الدراسة بنية التعددية الحزبية في النظام الأردني ومراحل تطورها داخل بنية النظام السياسي والدستوري لفهم المعيقات التي حالت دون حصول هذه الاحزاب على فعالية وتأثير داخل النظام القائم.

ولأهمية موضوع التعددية الحزبية في نظام الحكم في الأردن كأحد عناصر بناء النظام الديمقراطي كان علينا التعمق في هذا البحث للتعرف على كافة القواعد الناظمة لتعددية حزبية وتقييم الأداء السياسي للأحزاب في إطارها النظري.

أهداف البحث:

يهدف إلى الكشف عن عديد من العناصر منها:

- الكشف عن كافة المفاهيم المرتبطة بمفهوم التعددية الحزبية ومعرفة تأثيرها على بنية النظام الداخلي للدولة.
- التعرف على الأطر القانونية الناظمة للتعددية الحزبية في الأردن.
- التعرف على واقع التعددية الحزبية في النظام السياسي والدستوري الأردني.
- فهم المعيقات التي واجهت العمل الحزبي منذ نشأتها إلى اليوم لمعرفة مكامن الخلل والضعف الذي يعتري بنية التعددية الحزبية في الأردن

منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على بعض المناهج العلمية قصد الوصول إلى تحليل موضوعي لإشكالية الدراسة وتساؤلاتها، من خلال الاستعانة بالمنهج القانوني لفهم الأطر الدستورية والقانونية المنظمة للتعددية الحزبية في الأردن، ومعرفة مكامن الخل فيها، كما وتم الارتكاز في التحليل على المنهج التحليلي لفهم واقع التعددية الحزبية والاشكاليات الواقعية التي تحول دون تطورها بالشكل المرغوب والمؤدي لاستقرار النظام السياسي والدستوري في الأردن.

خطة البحث:

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم التعددية الحزبية.

المطلب الأول: مفهوم التعددية.

المطلب الثاني: مفهوم التعددية الحزبية.

المبحث الثاني: التعددية الحزبية في النظام السياسي والدستوري في الأردن.

المطلب الأول: الأسس المنظمة للتعددية الحزبية في الأردن.

المطلب الثاني: تطور التعددية الحزبية في النظام الدستوري الأردني.

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم التعددية الحزبية.

تعد التعددية إحدى النظريات الأساسية التي يتمحور حولها الفكر الليبرالي الحديث، والتي تعني وجود أكثر من حركة أو حزب سياسي داخل بنية النظام الواحد، ويتنافس فيها الجميع من أجل الوصول إلى السلطة؛ وتعني أيضا بأن التعددية كيان يتكون من أجزاء مستقلة ولكل جزء جوهره الخاص وهو جوهر الدولة القومية الحديثة التي تحتوي سلطة تشريعية متماسكة ومستمرة في ظل بنية اجتماعية واقتصادية معقدة ومواقف وسط بين الجماعات تهدف لخلق نوع من الاستقرار والتوازن بين السلطات داخل الدولة خصوصا التنفيذية والتشريعية.[5]

ونتيجة لعدم وجود دولة تحقق طموحات مجتمعها على كافة الأطر المجتمعية والسياسة والثقافية، دفع إلى ضرورة بناء نظام قانوني يؤمن لهذه الفئات التنظيم المستقل الذي يتيح لهم التعبير عن آرائهم وطموحاتهم في الوصول إلى السلطة داخل بنية النظام القائم، وهذا هو جوهر التعددية عند النظر إليها في سياقها التاريخي والاجتماعي.

من خلال ما سبق سنتطرق إلى الأطر النظرية الفكرية لمفهوم التعددية (مطلب أول)، إلى جانب التعرف على مفهوم التعددية الحزبية وعلاقتها بالنظام السياسي والدستوري للدولة ونظام الحكم فيه (مطلب ثاني).

المطلب الأول: مفهوم التعددية.

نجد دلالات التعددية في الحكم على النشاطات التفصيلية في الفكر الغربي من خلال المؤسسات الخاصة والطوعية، على أنه يسمح بممارسة السياسة العقلانية في المجتمع، ويوفر لأعضائه القناعة التامة حول الإنجاز التنافسي والتعاوني.[6]

ويُرجع مفهوم التعددية لمجموعة من المفكرين مثل "جون لوك" و"مونتسكيو" في القرن السابع عشر عند مواجهتهم لفكرة السيادة والحكم المطلق، وضرورة أن تقوم الدولة على أساس الرضا والقبول العام للحد من سلطة الدولة المطلقة، وهو ما أكده "جان جاك روسو" في تأسيسه للمجتمع السياسي القائم على فكرة العقد الاجتماعي الذي ينتقل من خلاله الفرد من مرحلة البدائية لحياة الجماعة، أي من مرحلة الفطرة إلى مرحلة المجتمع السياسي، ولا يمكن أن تقوم إلا من خلال رضا أفراد المجتمع، ولا يمكن هنا إجبار أفراد المجتمع للانتقال إلى حياة الجماعة والخضوع للحاكم السياسي إلا وفق إرادتهم الحرة مع حفظ حقوقهم وحمايتهم من أي تهديد ينعكس على حياته.[7]

كما تحدث مونتسكيو لفكرة التعددية وأسس لها في كتابه "روح القوانين" من خلال ترسيخه مبدأ فصل السلطات داخل الدولة من أجل الحفاظ على التوازن بينها واستقرار بنية النظام القائم، مع كفالة كافة الحقوق والحريات فيها وعدم تعسف أصحاب السلطة على سلطة أخرى، وعليه فنقل مونتسكيو هذه الفكرة إلى سلطة الدولة لتوزيعها وتجزئتها بين عدد من الأجهزة يقف كل جهاز مانع للجهاز الآخر من التغول والتعسف وتأمن بذلك الحريات من تسلط سلطة الحاكم المطلقة، وبهذا أنطلق مونتسكيو ليؤسس لفكرة التعددية المؤسساتية.[8]

أما "فيرنيفال" فتطرق إلى مفهوم التعددية وصاغ مفهوم "التعددية والمجتمع المتعدد" ونظرية التعددية الثقافية، ويرى "فيرنيفال" أن المجتمع التعددي هو "المجتمع الذي يعتمد تكوينه على اختلافات وتمايزات ثقافية بارزة بين جماعاته المختلفة،

---

[5] أبو زيد عادل القاضي، "التعددية الحزبية وأنماط التحول الديمقراطي"، **المعهد المصري للدراسات**، دراسات سياسية، 14 أغسطس 2018، ص: 13.

[6] محمد صالح الشاهري، "**موقف المفكرين المسلمين من التعددية السياسية**"، دار المعتز للنشر والتوزيع، ط1، 2017، ص: 20.

[7] محمد صالح الشاهري، "**المرجع السابق**"، ص: 20.

[8] محمد صالح الشاهري، "**نفس المرجع السابق**"، ص: 20.

كما ووجد أن الاختلافات الثقافية ليس دليل على وجود التعددية داخل المجتمع، بل لابد أن يحتوي المجتمع على اختلافات جوهرية في المؤسسات الأساسية للجماعة الثقافية المختلفة، ولا بد أن تؤدي هذه الاختلافات إلى حدوث تعارض بين هذه الجماعات والمجتمع، بحيث يحتاج الأمر لاستخدام القوة التي تتمركز في قسم ثقافي واحد داخل المجتمع.[9]

وقد ينظر البعض للاختلافات الثقافية على أنها مجرد نوع من عدم التجانس، مما يثار هنا الفرق بين التعددية وعدم التجانس، أو يمكن القول: هل المجتمع المتعدد هو بحد ذاته مجتمع غير متجانس أو هو مجتمع متعدد وفي نفس الوقت متجانس؛ إذ يرى البعض أن مسألة التعدد داخل المجتمع هي ظاهرة طبيعية، فلا يخلو أي مجتمع من التعددية كونها صورة من صور التدرج الاجتماعي في نظر البعض، ولكنها لا تمثل سمة أساسية للتميز بين المجتمعات.[10]

ويتساءل بعض المفكرين، هل فكرة التعددية بمفهومها مُفيد لتحليل الإنسان الاجتماعي أم لا؟ فالبعض يرى أن مفهوم التعددية مهم وله دلالاته ويجب أن يأخذ به عند القيام بتحليل الإنسان الاجتماعي، والبعض يراها بكونها صفة ثقافية وتعددية مجتمعية؛ ففي حالة المجتمع العربي تمثل معطى تاريخي وهي بهذا المعطى محايدة قيميا وأخلاقيا، فالإشكالية الأساسية لا تكمن فيها بحد ذاتها بقدر ما تكمن في كفالة الحقوق والحريات، وأن التكوينات الاجتماعية المختلفة بشكل عام تحافظ على تماسك المجتمع واستقراره والحفاظ عليه من أي تهديد.[11]

ويذهب "جان إيفز كاليفز" إلى أن التعددية متعلقة بمجال القانون والدولة، ويرى أن الدولة هي التي تسبغ الشرعية وتبررها أو ترفضها وتنحيها جانبا بالنسبة لوضع تعددي معين من خلال تقنينه أو عدم تقنينه باستخدام الأدوات القانونية، فيرى أن التعددية لا تتعلق برأي أو آراء بقدر ما يعتنقها فرد أو جماعية، وبقدر ما هي متعلقة بعلاقات اجتماعية معينة ينظمها القانون في مجتمع ما من المجتمعات، أما "كرافورد يونج" فينظر للتعددية في علاقتها بالدولة القومية ذات السيادة والنظام السيادي القائم فيها والذي يحدد بصورة قاطعة حدود التفاعل بين الجماعات المختلفة التي يتشكل منها المجتمع والتي تتباين من حيث أصولها العرقية واللغوية أو الطائفية، كما تتباين من حيث أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ومفاهيمها السياسية، لهذا يعتبر أن التفاعل بين الجماعات في العنصر الأساسي في التأثير على عملية التبادل السياسي في إطار المجتمع والنظام السياسي القائم فيه.[12]

ويذهب البعض الآخر إلى أن اعتبار التعددية بحد ذاتها ما هي إلا شكل من أشكال تمثيل المصالح وتنظيم العلاقات بين الدولة والمجتمع، وهو ما ذهب إليه "فيليب شميتر" بتعريفه للتعددية على أنها: "نظام لتمثيل المصالح تنظم فيه الوحدات المكونة في عدد غير محدد من الفئات أو الجماعات المتعددة الاختيارية التنافسية ... والتي تتحدد من تلقاء ذاتها أي على نحو لا تحتاج فيه إلى موافقة الدولة على قيامها أو ضرورة اعترافها بها أو دعمها، ولا تخضع في عملية اختيار قيادتها

---

[9] أبو زيد عادل القاضي، "**المرجع السابق**"، ص: 2.

[10] نيفين عبد الخاق مصطفى، "**الأبعاد السياسية لمفهوم التعددية – قراءة في واقع الدولة القطرية العربية واستقرار مستقبلها**"، بحث مقدم إلى ندوة التعددية الحزبية والدينية والطائفية والعرقية في قلب العالم الإسلامي، يوليو 1993، ص: 6، منشور على الموقع الإلكتروني التالي: http://arabprf.com/?p=2576

[11] نيفين عبد الخاق مصطفى، "**المرجع السابق**"، ص: 6.

[12] جابر سعيد عوض، "**مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة – مراجعة نقدية**"، بحث مقدم إلى ندوة التعددية الحزبية والدينية والطائفية والعرقية في قلب العالم الإسلامي، يوليو 1993، ص: 86، منشور على الموقع الإلكتروني التالي: http://arabprf.com/?p=2576

لإشراف الدولة أو سيطرتها، بيد أن هذه الفئات لا تمارس أي احتكار في نشاطها التمثيلي".[13]

لقد ورد العديد من التعريفات لمفهوم التعددية وربطها بمكونات النظام السياسي والدولة والقانون، لذلك فالتعددية من الناحية السياسية عرفت على أنها توزيع القوة داخل المجتمع الذي يتكون من جماعات متنوعة تضبط الصراع أو التنافس أو التعاون بشكل متساوٍ فيما بينهم، وتشير كذلك إلى االهيئة الحاكمة ومؤسسات المجتمع المدني، أما منتدى الفكر العربي فعرفها على أنها مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها، ويتوقف نجاحها على ما تبديه الأحزاب في الدولة فيما بينها من ثقة تمكنها من الوصول إلى صناع القرار والوصول للمناصب السياسية، واختيار مرشحيها وصياغة برامجها من خلال قنوات الاتصال مع الرأي العام.[14]

أما واقع الممارسة العملية فيقترن الحديث عن التعددية بضرورة ربطها بالديمقراطية، فإذا كان للنظام الديمقراطي ثلاث أولويات محددة تتمثل ب: التعدد التنظيمي أي تعدد الأحزاب والتنظيمات السياسية دون قيد أو شرط، وتداول السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة، ومنظومة قانونية كافلة لحقوق الإنسان وحرياته، فإن التعددية هنا، أي "الأولوية الأولى"، تعد الشرط الذي لا غنى عنه بالنسبة للأولويتين الأخرتين، وبدونها من غير الممكن تداول السلطة ولا حتى ممارسة الحقوق الفردية والجماعية، لذلك لابد وأن تتضمن التعددية وجود أطر قانونية دستورية ترسخ لفكرة التنوع التنظيمي والمؤسسي داخل منظومة الحكم بالدولة تضمن مبدأ فصل السلطات، والمساواة، وحرية التعبير في المجتمع دون تمييز.[15]

إذن، تسمح التعددية بتعدد القوى الاجتماعية داخل بنية النظام وتعطيها الحق في التعبير عن نفسها والمشاركة في عملية صنع القرار داخل بنيانه، وتضمن ثلاث عناصر أساسية:

- ضرورة الاعتراف بوجود التنوع والاختلاف والتباين لوجود عدة دوائر انتماء في المجتمع ضمن هوية واحدة.
- احترام هذا التنوع وقبوله وما يترتب عليه من اختلاف في الآراء والمعتقدات والمصالح.
- تقنين هذا التنوع والاختلاف من خلال إيجاد صيغ مشتركة للتعبير عنه بحرية وفق إطار مناسب يحول دون تحريك الصراعات بينهم مما يهدد وحدة وسلامة الوطن والمجتمع ونظامه القائم، مع توفير آلية توافقية لتداول السلطة بالأدوات السلمية المشروعة.[16]

وعليه، فالعلاقة بين التعدية السياسية والحزبية والتعددية الثقافية والاجتماعية تتوقف على طبيعة العلاقات بين الجماعات والقوى المختلفة داخل المجتمع، فإذا كانت الجماعات داخل المجتمع مترابطة ببعضها البعض رغم تعدد الولاءات وتقاطعها بقيم ثقافية مشتركة تنعكس بالنتيجة على المجتمع بصورة أكثر تماسكا واستقرارا.

---

[13] جابر سعيد عوض، "**المرجع السابق**"، ص: 8.

[14] عبد الحليم مناع العدوان، "التعددية الحزبية والسياسية في الأردن – الأحزاب السياسية أنموذجا"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد الحادي والثلاثون، 2012، ص: 43 – 44.

[15] محمد خالد الأزعر، "التعددية السياسية الفلسطينية – نحو رؤية نقدية للبعد الديمقراطي"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 5، العدد 20، خريف 1994، ص: 15.

[16] أحمد صدقي الدجاني، "**التعددية السياسية في التراث العربي الاسلامي**"، ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي المقامة من 26 إلى 28 مارس 1989، منتدى الفكر العربي، عمان، 1989، ص: 135.

المطلب الثاني: مفهوم التعددية الحزبية.

تُعد التعددية الحزبية واحدة من المبادئ الدستورية الهامة التي تقوم عليها العملية الديمقراطية لأي نظام حكم، وهي الأبرز لتحقيق الديمقراطية داخل الدولة لضمان عدم احتكار السلطة، وضمان إشراك المجتمع في الحكم عبر منحها حركة الانتخاب والترشح واختيار ممثلين عنهم لممارسة السلطة، لذلك فالعلاقة التفاعلية بين التعددية الحزبية والديمقراطية جعلت جل الفقهاء تجمع على أن لا ديمقراطية بدون وجود أحزاب وتعددية حزبية داخل بنية نظام الحكم في الدولة.

كما أن دراسة بنية النظام السياسي والدستوري الداخلية لأي دولة تفرض الرجوع إلى كافة الفاعلين غير الرسميين فيها وأهمها الأحزاب التي تعرف على أنها: وعرفت أيضا بأنها: " تنظيم جماعي مؤسس وفقاً لأنظمة وقوانين تقوم على أهداف قاسمها المشترك تحقيق برامج معينة مستخدمة وسائلها وأدواتها السياسية والديموقراطية تتعلق بالشؤون السياسية والاجتماعية للدولة من خلال التشاركية في مسؤوليات الحكم ".[17]

وعليه، قدم الفقهاء تصنيفات للأحزاب المعاصرة المؤثرة في بنية النظام كلٍ على حسب طبيعتها، وقسمت إلى ثلاثة أنواع، وهي على الشكل الآتي:

- نظام الحزب الواحد: يقصد به احتكار السلطة من قبل تنظيم واحد، ويذهب جانب من الفقه إلى أن مصطلح نظام الحزب الواحد مصطلح خاطئ في تسميته، كتعريف جزء من كل ومن ثم يعني وجود بديل معارض، والحديث عن دولة الحزب الواحد معناه استخدام متناقض في المصطلح، فمثل هذه الدولة كانت فاشية أم شيوعية تظهر احتكارا للسلطة واسمها الصحيح الدكتاتورية، والملاحظ أن نظام الحزب الواحد ساد وانتشر في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولاسيما في أوروبا الشرقية، حيث حذت بلدان هذا المعسكر حذو الاتحاد السوفيتي (سابقاً) من حيث التنظيم السياسي والدستوري، ولا يتفق نظام الحزب الواحد ومبادئ الديمقراطية، لأن وحدانية الحزب معناها وحدة الترشح وبالتالي انعدام حرية الناخب في الاختيار ويتبع أيضاً تركيز سلطات الدولة بين قيادة الحزب.[18]
- نظام الحزبين: تطلق تسمية نظام الحزبين، على النظام الذي يظهر فيه حزبان كبيران يتبادلان الأغلبية البرلمانية، ولا يعني نظام الحزبين وجود حزبين فقط، وإنما قد وجد أحزاب أخرى إلى جانب الحزبين الكبيرين كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية، فالثنائية في الحزب ما هي إلا نوع من التنافس السياسي المتعدد الأطراف، أدى به التطبيق العملي في بعض الظروف إلى تجميع الأطراف المتنافسة حول حزبين كبيرين في وسع أحدهما باستمرار الحصول على الأغلبية داخل البرلمان، وتمكنه بالتالي من تشكيل وزارة بمفرده في الوقت

[17] ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط 2004، ص: 222.

[18] عرفات موسى الهور، أحمد سعيد نظام الأغا، "**النظم السياسية والقانون الدستوري**"، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع، ط2، 2019، ص: 85.

الذي يبقى فيه الحزب الآخر ممثلاً للمعارضة، وإذا ما وضعنا النظام الانتخابي جانبا فإن الذي يعزى إليها بصفة رئيسية قيام الثنائية الحزبية وبقاؤها.[19]

- نظام تعدد الأحزاب: يقصد به وجود أكثر من حزبين سياسيين، قد تكون ثلاث أو أربعة أو أكثر من ذلك، بحيث ينطبق على كل منها تعريف الحزب السياسي السابق بيانه كتجمع سياسي منظم له برنامجه وأعضاؤه وسعيه للوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه ، أما تعدد الآراء والاتجاهات بين جماعات غير منظمة تتصف بالتوقيت، فهذا يمثل المرحلة السابقة على نشأة الأحزاب السياسية كما هو الحال في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، ويتسم النظام النيابي في الدول التي تسود فيها ظاهرة تعدد الأحزاب بطابعين واضحين، ظاهرة ضعف الحكومات وقصر عمرها من جهة، ذلك إن تعدد الأحزاب يتعذر معه أن يظفر أيهما بالأغلبية في البرلمان، وميل الأحزاب في هذا النظام لأن تصبح أحزاب جامدة من جهة أخرى.[20]

على الرغم من التصنيفات المعطاة للأحزاب إلا أنها تشترك في وظائف مشتركة داخل بنية النظام الدستوري في الدولة سواء كانت في السلطة أو في المعارضة، من أهمها:

- تنظيم المعارضة: إن أحدى وظائف الأحزاب الوصول إلى السلطة أو محاولة التأثير على قراراتها عن طريق تنظيم المعارضة، وللمعارضة أهمية كبيرة في النظم الديمقراطية، لذلك يعد تنظيم المعارضة من أهم وظائف الأحزاب وهذه الوظيفة ليست مجرد مجابهة من أحزاب الأقلية لأحزاب الأغلبية ولكنها وظيفة محددة الأبعاد، تقتضي من حزب المعارضة ان يقوم بتوجيه النقد للحكومة، مع إقرانه بالحلول البديلة التي يتضمنها برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات نافذة فيما إذا سنحت الفرصة للحزب المعارض أن يتولى الحكم.
- تكوين الاتجاهات والأفكار وتوجيه الرأي العام. تقتضي هذه الوظيفة من الحزب القيام بعدة مهام أولها ضرورة توجيه المواطن الفرد وإنماء الشعور لديه بالمسؤولية، وتعريفه بأن المصلحة الفردية مقترنة دائما بالمصلحة العامة، ولكي تقوم بوظيفة تكوين الرأي العام يتعين أن تربط بين المواقف الفردية وأن تنسق فيما بينها بحيث تتبلور هذه المواقف المتفرقة في رأي عام موحد يمثل اتجاها سياسيا.[21]
- التعبير عن رغبة الجماهير. إن استخدام قوة الرأي العام في الضغط على صناع القرار لا تتم إلا بتحقيق التعبير عن رغبات الجماهير، فبدون الأحزاب لا يتصور لهذه الرغبات أن تجد متنفسا لها وأن تصل إلى آذان السلطات الحاكمة، لذلك تكون وظيفة الحزب هنا هي ربط المطالب ورغبات الجماهير وإيصالها إلى السلطات الحاكمة، أي التنسيق بين وجهات نظر الحكام والمحكومين.
- تكوين واختيار القيادات والكوادر السياسية. إلى جانب كون الحزب يسعى للوصول إلى السلطة وكرسي الحكم، فإنها تعتبر مدرسة تتلقى فيها مبادئ الحكم، وغالبا لا تتعرف الجماهير إلا على من يقع عليهم تمثيل الحزب في المعارك الانتخابية، لكن يوجد غير هؤلاء الذين يقدمهم لهيئة الناخبين، فمسألة تكوين الحكومة

---

[19] للمزيد راجع، ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص: 223 إلى 228.

[20] ثامر كامل الخزرجي، مرج سابق، ص: 217.

[21] عرفات موسى الهور، أحمد سعيد نظام الأغا، **القانون الدستوري والنظم السياسية**"، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع، ط2، ص: 88.

وشغل المراكز الحكومية القيادية إذن هي مسألة تختلف عن عملية الانتخابات.[22]

من خلال ما سبق يتبين أن هذا المفهوم للتعددية الحزبية نجده مرتبط بالتعددية السياسية داخل بنية نظام الحكم، ويحتوي مفهوم التعددية على معنيين معنى عام وآخر خاص، فالمعنى العام لمفهوم التعددية الحزبية يقصد فيه التعبير بكل حرية لأي تجمع عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة على الرغم مما يحتويه المجتمع من تناقضات، مما يسمح لكافة الفاعلين السياسيين داخل المجتمع من التنافس الحر والوصول للسلطة والمشاركة فيها.[23]

أما المعنى الخاص للتعددية الحزبية فهو وجود ثلاث أحزاب أو أكثر يكون كل منهم قادر على التأثير على الرأي العام المجتمعي من خلال تنظيم ثابت ودائم يكسبهم القوة والاستقرار ويميزهم عن غيرهم من الأحزاب والتجمعات داخل النظام، فهذا التنافس السياسي بين هذه التجمعات هو الذي يؤدي إلى استقرار بنية النظام الداخلية السياسية منها والدستورية في ظل أُطر العمل الديمقراطي القائمة عليها فكرة التعددية الحزبية.[24]

وعليه عرفت التعددية الحزبية على أنها: "حرية إنشاء الأحزاب السياسية والانتماء إليها، أو هي وجود أحزاب سياسية متعددة في مجتمع معين، والاعتراف بها من قبل السلطة العامة في الدولة وتقبل مشاركتها في الحياة السياسية من خلال وصولها إلى سلطة الحكم والمساهمة فيها".[25]

وتعني أيضا، وجود عدة أحزاب ذات قوى متوازنة كل منها يمثل نمط سياسي محدد بشأن إحدى القضايا المهمة وتتمتع بحقوق متساوية للوصول إلى السلطة وتحقيق أهدافها.[26]

بهذا تفرض التعددية الحزبية وجود عدة أحزاب متساوية داخل بنية النظام في التأثير على الرأي العام وبذلك يصعب الحصول على أغلبية داخل البرلمان واستلام السلطة بمفرده مما يدفع بالأحزاب القائمة على التحالف فيما بينها لتشكيل الأغلبية النيابية، من خلال تقابل المصالح والأيديولوجيات فيما بينها للوصول إلى تجمع ثابت قادر على المنافسة داخل النظام بالطرق الدستورية المشروعة. لهذا تتطلب التعددية الحزبية أن يبقى العمل السياسي داخل النظام مفتوح أمام القوى السياسية الثابتة ذات التصورات الفكرية المختلفة، مما يعطيها القدرة على التعامل مع أي من التغيرات داخل بنية النظام، والتكيف معها في سبيل تحقيق أهدافها أولاً والحفاظ على بنية النظام السياسية والدستورية ثانياً.[27]

ويؤثر نظام الأحزاب المتعددة تأثيرا فعالاً على بنية النظام السياسي والدستوري في الدولة ويجعل طبيعته مختلفة عن النظم ذات الثنائية الحزبية ويبدو واضحاً من خلال علاقة السلطات فيما بينها.[28]

ووضعت عدة عوامل وجب توافرها لظهور تعددية حزبية داخل بنية نظام الحكم، وتختلف من نظام لآخر ومن

---

[22] ثامر كامل محمد الخزرجي، "**المرجع السابق**"، ص: 214-215.

[23] نعمان أحمد الخطيب، "**الوسيط في القانون الدستوري والنظم السياسية**"، دار الثقافة، 2011، ص: 395.

[24] حسين بورادة، "**الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988- 1992**"، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، 1993، ص: 60.

[25] هادي مشعان ربيع، "**المرجع السابق**"، ص: 10.

[26] محمد المساري، "**النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية**"، العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2019، ص: 121.

[27] هادي مشعان ربيع، "**المرجع السابق**"، ص: 11.

[28] نعمان أحمد الخطيب، "**المرجع السابق**"، ص: 396.

دولة لأخرى حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية لكل بلد، وهي: [29]

1- يظهر في بعض الدول التي تتميز باختلافها الطبقي وجود وعي قوي للطبقات مما يدفع كل طبقة إلى التكتل في حزب سياسي، فإذا ما سمح بناءها الاجتماعي والاقتصادي تقسيما ثنائيا لها فنكون أمام نظام الحزبين، وإذا كان الصراع بين عدة قوى فقد نشهد تعدد الأحزاب.

2- وجود نظام قانوني يضمن للفئات الاجتماعية المختلفة الحق في الانتماء إلى التنظيمات وإنشائها ويضمن لها الحق في التعبير عن آرائها والسعي للوصول إلى السلطة السياسية في ظل بناء دستوري حقيقي يضمن ذلك ويرسخه بمجموعة من البنى القانونية النافذة.

3- قد تظهر التعددية الحزبية نتيجة الانقسامات والاختلافات في تركيبة الدولة العرقية والعقائدية والدينية.

4- تلعب أيضا الظروف التاريخية في نشأة التعددية الحزبية، حيث تدفع هذه الظروف إلى تقسيم أحزابها.

5- الاختلاف في الرأي عامل مهم في بروز تعددية حزبية، إذ تعد الموضوعات التي من شأنها إثارة الخلافات بغض النظر كانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية أم دينية عامل محوري لنشأة التعددية الحزبية.

6- طبيعة النظام الانتخابي الذي يرتكز عليه النظام يعد عامل أساسي ومُحرك لظهور التعددية الحزبية فيه، فقد تبين أن نظام الأكثرية ذو الدورتين والتمثيل النسبي يؤدي لبروز التعددية، فأغلب الدول تأخذ بهذين النظامين في الاقتراع.[30]

وبالرجوع إلى منطقة الوطن العربي يتبين أن استقرار التعددية الحزبية يتطلب وجود أسس مشتركة للتعامل السياسي بين كافة الأحزاب داخل بنية نظام الحكم، تحدد رؤيتها وفقا لطبيعة العلاقة الترابطية بينها وبين نظام الحكم سواء هي في المعارضة أو في السلطة، وعليها تحدد رؤيتها لكيفية حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فغياب الرؤى المشتركة بين القوى الاجتماعية داخل بنية النظام يؤثر على مستقبل التجربة التعددية داخله، وتصبح علاقة الأحزاب بعضها ببعض علاقة صراع وفقدان الثقة والرغبة في التعاون لما في مصلحة للوطن ككل، لذلك نرى أن أغلب العلاقات بين السلطة والمعارضة في الوطن العربي تتسم بالغالب بطابع التنافر والصراع في ظل غياب التنافس السلمي والحوار المبني على قاعدة حق جميع الأحزاب في الوصول للسلطة عبر آلية الانتخابات الديمقراطية، فالحكومات العربية سمحت بالغالب بتكوين الاحزاب وتعددها داخل النظام للتوصل إلى حلول توافقية بينهما وتقديم تنازلات سواء على صعيد المشاركة في السلطة أو تكوين آراء ومواقف سياسية مشتركة.[31]

فعلى الرغم من سماح العديد من الدساتير العربية خصوصا بعد الاستقلال للتعددية الحزبية إلا أن الممارسة السياسية بينت أن هذه التعددية تعددية شكلية حيث يوجد حزب واحد هو المتحكم في كافة ميكانيزمات النظام الدستورية، أما التعددية الحزبية في النظام السياسي والدستوري الأردني هذا ما سوف يتم تناوله في المبحث الثاني من هذا البحث.

---

[29] أبو زيد عادل القاضي، "**التعددية الحزبية وأنماط التحول الديمقراطي**"، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، 14 أغسطس 2018، ص: 14.

[30] محمد صالح،نغم، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون، مجلة العلوم السياسية،عدد43،2011،ص56.

[31] آذار عبد خليفة، "**المرجع السابق**"، ص: 229.

المبحث الثاني: التعددية الحزبية في النظام السياسي والدستوري الأردني.

شهد النظام السياسي والدستوري في الأردن كغيره من الأنظمة العربية عقب الاستقلال العديد من التغيرات في بنيته الدستورية في محاولة منه لبناء نظام ديمقراطي تشاركي قائم على الفصل بين السلطات يشارك فيه كافة فئات الشعب وفق الأطر الديمقراطية وعبر آلية الانتخابات، لهذا عمد المشرع الدستوري في الأردن إلى بناء نظام قانوني ودستوري يتناسب مع طبيعة المرحلة الجديدة وبما يتوافق في قيم وتطلعات المجتمع الأردني، فعمد إلى تأسيس نظام دستوري قائم على التعددية الحزبية تشارك فيه كافة التجمعات والأحزاب في صناعة القرار في الدولة على اعتبار أنها سمة من سمات النظم الديمقراطية.

وهذا ما سنحاول تبيانه في (المطلب الأول) من خلال التطرق لكافة الأطر الدستورية والقانونية المنظمة لفكرة التعددية الحزبية في بنية النظام الأردني من خلال الرجوع لكافة الدساتير المتعاقبة في الأردن، والقوانين المتعاقبة التي أسس لها في قانون الأحزاب وقوانين الانتخابات من أجل حصر هذا الإطار القانوني لفهم طبيعة عمل النظام السياسي والدستوري في الأردن.

ومع تطور العمل الحزبي في الأردن في ظل نظام التعددية الحزبية التي شهدها النظام وأسس لها يبقى السؤال المطروح هل ساهمت التعددية الحزبية في الأردن في بناء نظام سياسي ودستوري واجتماعي مستقر أم بقيت هذه الأحزاب دون فعالية تذكر وغير مؤثرة في صناعة القرار في الدولة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الأسس المنظمة للتعددية الحزبية في الأردن.

تعود بدايات النشأة الأولى للأحزاب السياسية في الأردن لمطلع القرن العشرين، وشهدت بعد الحرب العالمية الثانية مطالب متزايدة بضرورة تأطير العمل الحزبي بنظام قانوني، فكانت الاستجابة في الدستور الأردني عام 1952 في المادة السادسة عشر بقولها: " ب-(للأردنيين حق تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور. ج-ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب ومراقبة مواردها).[32]

إلى جانب صدور أول قانون ينظم عمل الأحزاب السياسية في الأردن عام 1955 والذي أكد في المادة 3 منه على حق الأردنيين في تأليف الأحزاب السياسية، على أن تكون مشروعة الغايات وذات وسائل سلمية وذات نظم غير مخالفة لأحكام الدستور،[33] إلا أنه توقف العمل بهذا القانون وتم حل كافة الاحزاب القائمة بصدور قرار حكومة إبراهيم هاشم عام 1975 واستمر تجميد العمل الحزبي لمدة 35 عاما.[34]

وجاءت انتخابات برلمان عام 1989 والتي فتحت بدورها المجال لعملية إصلاح وتحول شاملة داخل بنية النظام في الأردن وأطلق عليها "عملية التحول الديمقراطي،[35] وعليه تم تعديل قانون الانتخابات ليتناسب مع الرؤى الإصلاحية

---

[32] منشور على الموقع التالي: https://qadaya.net/?p=5518

[33] مهدي جردات، "**الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص: 8.

[34] عبد الحليم العدوان، "**التعددية الحزبية في المملكة الأردنية الهاشمية 1921 – 1989**"، مركز الرياديين للدراسات والأبحاث، عمان، ط1، 2007، ص: 238.

[35] أحمد عقلة الحسامي، "**الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية 1989 – 2008**"، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، رسالة ماجستير، 2010، ص: 2.

الجديدة واقتصرت فيه الدوائر الانتخابية على الضفة الشرقية دون الغربية، وأجريت على أساسه انتخابات البرلمان الحادي عشر في الثامن من تشرين الثاني لعام 1989 وفقا لقانون الانتخاب رقم 22 لسنة 1986 وتعديلاته الصادرة عام 1989، حيث تكون هذا البرلمان من 80 نائباً يمثلون كافة محافظات المملكة تمثلت فيه العديد من الفئات السياسية والحزبية والعقائدية، وفي نفس الوقت تعيين أعضاء مجلس الأعيان وعددهم 40 عضوا وفق إرادة ملكية.[36]

إلى أن جاء الميثاق الوطني الأردني عام 1991 ليمثل الأسس الشرعية للعمل الحزبي في الأردن بعد دستور 1952، والذي دعا إلى ضرورة قيام العمل الحزبي على أسس ومبادئ التعددية وحرية الرأي والتعبير ومشروعية التنافس الديمقراطي، مع تأكيد الميثاق على أن القضاء هو الفيصل للبت في المخالفات الحزبية، مع عدم ارتباط أعضاء الحزب وقياداته ماليا وتنظيميا لغير جهة أردنية، والامتناع عن العمل في الجيش والأمن العام أو إقامة تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية تهدد الدولة، أو استخدام المؤسسات الحكومية العامة في أنشطتها.[37]

وعلى إثر هذا الميثاق صدر قانون الأحزاب السياسية عام 1992 المستوحاة مضامينه من دستور 1952 وميثاق 1991، حيث بلغ عدد الأحزاب الأردنية ما بين عام 1999 – 2000 حوالي 25 حزبا سياسيا[38] وبلغ عددها في الوقت الحالي تجاوز 49 حزباً مسجلا وتتوزع ما بين أحزاب إسلامية ويسارية وقومية ووسطية.[39]

واستمرت الأحزاب الأردنية بالعمل وفق الإطار القانوني والدستوري الذي أوضح طبيعة نظام الحكم القائم على التعددية الحزبية، وبدأت مرحلة جديدة للعمل الحزبي في الأردن إلى اليوم قائمة على شعار الأردن أولاً الذي طرحه الملك عام 2002 وعليه ألزم جميع الأحزاب العمل ضمن هذا الشعار الذي يمثل رؤية الدولة في بناء وطن لكافة فئات المجتمع، فاتسمت الأحزاب في هذه الفترة بمجموعة من الخصائص أهمها: [40]

- لا ديمقراطية بدون تعددية حزبية تعبر عن كل فئات المجتمع وتلبي طموحاته الفكرية والسياسية والاجتماعية.
- لقد اقتصر الانضمام إلى هذه الأحزاب على الفئات القليلة من أبناء الأردن.
- لم تكن نشأة هذه الأحزاب معبرة عن طموحات المجتمع الأردني و لم تكن وليدة نتاج بيئته وما تحتويه من رؤى سياسية واقتصادية واجتماعية، بل أغلب هذه الاحزاب كان لها ارتباطات فكرية خارجية بالبيئة المحيطة به.
- لم يكن للأحزاب الناشئة دور فاعل في التأثير على صناع القرار داخل المملكة بسبب ضعفها البنيوي أولاً وعدم استمالة الرأي العام وضعفها في التنظير الفكري ليكون داعم أساسي للحزب وقراراته ورؤيته حول كافة القضايا

---

[36] هايل الدعجة، "**مجلس النواب الأردني بين الشعار والتطبيق**"، المطابع العسكرية، عمان، 1996، ص: 40.

[37] مهدي جردات، "**المرجع السابق**" ص: 8.

[38] جواد الحمد، مجموعة مؤلفين، "**دور مراكز الدراسات في صناعة القرار في الدولة الأردنية الحديثة**"، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1999، ص: 43.

[39] مهدي جردات، "**المرجع السابق**"، ص: 8.

[40] نوال بشير، الأردن "**أولا آفاق وتطلعات**"، التدوين الأردني عمان، ط1، 2003، ص: 15 وما بعدها.

التي تهم المجتمع، فكانت القرارات الحكومية أقوى من هذه الأحزاب وتأثيرها فاعل في ظل ضعف هذه الأحزاب.[41]

- لم تكن الأحزاب السياسية ذات تأثير وفاعل على بنية صناعة القرار في الأردن إلى جانب ضعفها في المشاركة السياسية، وهذا يرجع إلى ضعف بنائها المؤسساتي، وعدم فهمها للعمل الحزبي والسياسي وضعف مواردها المالية إلى جانب كثرتها وتفرقها بدون تأثير على الساحة السياسية والمجتمعية داخل الاردن.[42]
- يلاحظ أن الأحزاب الناشئة كانت عبارة عن تجمعات لبعض الشيوخ والوجهاء واتسمت بالتعدد والتنقل بين أعضائها من حزب لآخر واعتمادها على قيادات تقليدية تفتقر للعقيدة السياسية والتجربة الحزبية الحقة، وعدم انتشارها بين أبناء المجتمع بحيث بقيت تجمعات شخصية محدودة وفقدت الصلة مع الجمهور.[43]

وقد جرت انتخابات عام 1993 بعد حل مجلس النواب الحادي عشر بنفس العام وفقا لقانون الانتخابات رقم 15 لسنة 1993 والذي نص في مواده على أن (يكون لكل مواطن صوت واحد لمرشح واحد بدلاً من القانون السابق رقم 22 لعام 1986 الذي كان يمنح للناخب أن ينتخب عدداً من المرشحين مساويا لعدد النواب المخصصين للدائرة الانتخابية،[44] وشاركت فيه كافة الأحزاب السياسية في الأردن وفقا لبنود الدستور وقانون الأحزاب رقم 23 لعام 1992، واستمرت الحياة البرلمانية بعد ذلك في بيئة غير مستقرة نوعاً ما، ما بين حل مجلس النواب وإجراء الانتخابات وتعديل القوانين الانتخابية لتتناسب مع البيئة الداخلية والمتغيرات الخارجية. ولا تزال التجربة البرلمانية بنظمها القانونية تعاني من القصور في ظل قصور الأحزاب عن القيام بدورها المنوط بها.[45]

إلى جانب صدور قانون الأحزاب الأردني لعام 2012 وقانون رقم 39 لسنة 2015 الذي يتضمن مجموعة من القواعد القانونية الخاصة بتنظيم العمل الحزبي في الأردن والإشراف عليها، أفرد أحكاماً خاصة بتأسيس الأحزاب السياسية والإجراءات الخاصة بها والتي تقوم بها لجنة خاصة سميت بلجنة شؤون الأحزاب السياسية وذلك لضمان استقلالية

---

[41] مالك عبد الرزاق اللوزي، "**دور مجلس الامة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردني الهاشمية 1989 – 2011**"، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، يناير 2012، ص: 94.

[42] عناد أبو ندي، "**الأحزاب السياسية الأردنية – نشأة وتطور الأحزاب الأردنية**"، الحوار المتمدن، العدد 2674، 2009/6/11، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=174720

[43] أحمد عقلة الحسامي، "**المرجع السابق**"، ص: 44.

[44] أصبح نظام الانتخابات الحالي بموجب القانون الصادر عام 2016 تبنَّت الحكومة نظام "القائمة النسبية المفتوحة" الذي يسمح للمقترعين بإعطاء أصواتهم مرة للقائمة التي يختارونها ومرة ثانية لأي عدد من أعضاء القائمة، ويعاب على هذا النظام أنه سوف يؤدي إلى إشعال التنافس بين أعضاء القائمة الواحدة، وحتى إلى انشقاقها، بدلًا من أن يكرس التعاون بين أعضائها. قانون الانتخابات لمجلس النواب لعام 2016، منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://cutt.us/ZmSa6

[45] راجع في ذلك، خالد موسى الزعبي، "**التحديات التي تواجه مجلس النواب الرابع عشر – القوانين المؤقتة**"، رسالة مجلس الأمة، عمان، العدد 52، 2004، ص: 80 وما بعدها.

الأحزاب داخل المملكة عن الحكومة، وعليه عرف قانون الأحزاب لعام 2015 الحزب بكونه (تنظيم سياسي مؤلف من جماعة من الأردنيين يؤسس وفقا لأحكام الدستور بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية).[46]

ونلاحظ من خلال التعريف حصر مهمة الحزب في الأردن فكان على المشرع من الأفضل توسيع أهداف الحزب بحيث لا تقتصر على المشاركة السياسية بل لتشمل كافة مناحي الحياة العامة، لكون الحزب أداة لتكوين الرأي العام بين الأشخاص الذين يعتنقون الأفكار نفسها، والذين يهدفون إلى تحقيق الغايات ذاتها، إلى جانب دوره في التربية والتنشئة السياسية على اعتباره مدرسة اجتماعية وجهة رابطة بين المجتمع والحكومة وهي إحدى الطرق الديمقراطية لبناء مجتمع قائم على الديمقراطية التشاركية والتوافقية بين جميع فئاته وتنظيماته.

المطلب الثاني: تطور التعددية الحزبية في النظام الدستوري الأردني.

كانت النشأة الأولى للعمل الحزبي في الأردن منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921 وحتى عام 1946 ظهر خلال هذه الفترة أربعة عشر حزباً كان أولها حزب الاستقلال العربي الذي تم تأسيسه في دمش في العام 1919، حيث تفرق هذا الحزب بعد معركة ميسلون وتفرق قادتها وتوافدهم على عمان والقدس، فسعى إلى التعاون مع الأردنيين لتحويل الإمارة لقاعدة انطلاق لتحرير سوريا من الانتداب الفرنسي.[47] وتكون حزب العهد العربي الذي شمل بين ثناياه بعض أعضاء حزب الاستقلال، ورخصت الأحزاب في هذه الفترة كجمعيات حسب المادة (11) من الدستور والتي نصت على أن "لجميع الأردنيين الحرية في الإعراب عن آرائهم ونشرها وأن يعقدوا الاجتماعات معاً، وأن يؤلفوا الجمعيات ويكونوا أعضاء فيها طبقا لأحكام القانون".[48]

إلى جانب ذلك، تم تأسيس حزب العهد العربي 1921 و جمعية الشرق العربي عام 1923، وحزب ضباط شرقي الأردن عام 1926،حزب الشعب الأردني عام 1927 الذي استمر إلى أن تم حله عام 1930 لعلة إندماج غالبية أعضائه في اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني، واستقالتهم من حزب الشعب[49]، وحزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني عام 1929، الذي اعتبر أن الشعب هو مصدر السلطات وأسس على إثرها حكومة وطنية تشمل جميع مكونات الشعب لحماية الحقوق والحريات وصيانة الأملاك وتعريب الجيش العربي، وقد تكون هذا الحزب من مجموعة من المثقفين والزعماء والشيوخ الأردنيين في فترة الثلاثينيات، وتوالت تشكيل الأحزاب الأردنية كحزب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب الأردني، وحزب الشباب الأردني، وحزب التضامن الأردني، والحزب الحر المعتدل، والحزب الوطني الأردني عام 1933، والتي

---

[46] ليث كمال نصراوين، "النظام القانوني للأحزاب في الأردن – دراسة مقارنة"، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، **المجلة الدولية للقانون**، 2016، ص: 4.

[47] إيمان فريحات، التطور التاريخي لقوانين الاحزاب السياسية في الأردن 1921 – 2011، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 39، العدد 2، 2012، ص: 303.

[48] عبد الحليم العدوان، "**التعددية الحزبية في المملكة الأردنية الهاشمية 1921 – 1989**"، مركز الرياديين للدراسات والأبحاث، عمان، ط1، 2007، ص: 184.

[49] - منيب الماضي، سليمان الموسى،تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج1، مكتبة المحتسب، عمان، 1959،ص323.

كانت من أهدافه الاعتراف بالأمير عبد الله أميراً على البلاد، وتشكيل حكومة وطنية نيابية من أبناء شرقي الأردن، ثم جماعة الإخوان المسلمين عام 1934، وجماعة الشباب الأحرار الأردنيين وحزب الإخاء العربي عام 1937، وحزب الاتحاد العربي عام 1942.[50]

وما أن حصلت الأردن على استقلالها وضم الضفتين الشرقية والغربية عام 1950 ظهرت العديد من الأحزاب الأردنية بعد صدور دستور 1952 الذي كان دافع لها لبناء نظام سياسي ودستوري مؤسساتي يجمع في ثناياه كافة الفاعلين غير الرسميين في بنية نظام الحكم، فقد نص هذا الدستور كما بينا سابقاَ على عديد من الحريات من ضمنها تكوين الأحزاب السياسية، وعليه نشأت مجموعة من الأحزاب أهمها:[51]

- حركة القوميين العرب التي تأسست عام 1952 المتأثرة بالفكر الناصري المرتبطة بالتيار القومي الناصري في مصر، إلا أنه لم يحظ بالترخيص بسبب عدائه للسياسات الحكومية الأردنية وخاصة موقفه العدائي لحلف بغداد عام 1955، فكانت أولى أهدافه تحرير فلسطين والوحدة بين جميع الأقطار العربية كافة..[52]
- حزب البعث العربي الاشتراكي والذي تأسس على فكرة محاربة الاستعمار الاجنبي وتحقيق الوحدة العربية، وتحقيق الاشتراكية في المجال الاقتصادي، فضلاً عن محاربة الجهل والأمية.[53]
- الحزب الوطني الاشتراكي الذي أنشيء عام 1954، حيث كان بزعامة هزاع المجالي وكانت من بين أهدافه أن الشعب الأردني جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، فضلاً عن تحرير البلاد من سيطرة الأجانب وتطبيق الاصلاحات الاشتراكية، وتأكيد الحريات العامة، وبالعل تمكن من الفوز في الانتخابات البرلمانية عام 1956.[54]
- الحزب العربي الدستوري، الذي أنشيء عام 1956 وكانت من بين أهدافه الوحدة العربية والتعاون بينها، فضلاً عن تحرير فلسطين.
- حزب الأمة، الذي أسس عام 1954 بزعامة سمير الرفاعي، وكان من أهدافه غير تحرير الوطن العربي العمل على تكريس الديموقراطية، والسعي نحو تأمين الاستقلال الاقتصادي فضلاً عن محاربة الفقر والاقطاعية.
- حزب التحرير والذي تأسس في القدس عام 1952 على فكرة إقامة الخلافة الإسلامية، و لم تتم الموافقة عليه في الأردن بسبب تعارض مبادئه مع النظام الحاكم في الأردن حيث يرى الحزب أن الحكومات العربية ليست شرعية باعتبارها تحكم بأنظمة الكفر وأحكامه.[55]
- الحزب الشيوعي الأردني الذي تأسس عام 1951 بهدف معاداة الامبريالية والذي كانت سياساته مناهضة لنظام الحكم في الأردن، حيث لم يسمح له بالترخيص وبقي يعمل بالخفاء.

---

[50] عبد الله نقرش، "**التجربة الحزبية في الأردن**"، سلسلة البحوث والدراسات، عمان، ط1، 1992، ص: 84.

[51] عبد الله نقرش، "**المرجع السابق**"، ص: 85 وما بعدها.

[52] إيمان فريحات، "**المرجع السابق**"، ص: 305.

[53] أحمد عقلة الحسامي، "**المرجع السابق**"، ص: 47. للمزيد أنظر مهدي جرادات، "**المرجع السابق**"، ص: 26.

[54] ايمان فريحات، "**المرجع السابق**"، ص: 305.

[55] أحمد عقلة الحسامي، "**المرجع السابق**"، ص: 46.

وخلال انتخاب المجلس النيابي الخامس عام 1956 برزت التعددية الحزبية داخل الأردن، حيث مثلت الأحزاب والجماعات السياسية داخل البرلمان كالحزب الوطني الاشتراكي، والحزب الشيوعي، وحركة القوميين العرب، وجماعة الاخوان المسلمين وغيرها من الأحزاب، فقد فازت الأحزاب بعدد من المقاعد خصوصا الأحزاب ذات التوجه اليساري والقومي التي تكن العداء لبريطانيا.[56]

وقد شهدت الفترة اللاحقة من عام 1956 التوترات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي في النظام الداخلي الأردني وبعض محاولات الانقلاب، مما دفع بالحكومة إلى حل كافة الأحزاب السياسية داخل المملكة ما بين عام 1957 إلى عام 1989، وعلى إثرها اتسم العمل الحزبي بالسرية بعد أن تم حظر تشكيل الأحزاب والغائها في 25/نيسان 1957 وخصوصا الأحزاب العقائدية باستثناء جماعة الإخوان المسلمين، فنتج عن هذا العمل السري إصدار قانون مكافحة الشيوعية ومنع الأحزاب من ممارسة نشاطاتها نتيجة للظروف المحيطة بالمملكة من فوضى واضطرابات، مما دفع النظام الحاكم لتطبيق أحكام عرفية من قبل حكومة سليمان النابلسي. [57]

لذلك انعكست هذه الفترة وما تحتويه من متغيرات داخلية على طبيعة النظام نفسه وعلى باقي الفاعلين داخل النظام وخصوصا الأحزاب، وانعكس بدوره على العمل الحزبي بشكل سلبي وأثر على مسيرة التنمية داخل المملكة سواء كانت الاقتصادية منها أو الأمنية أو السياسية.

وعلى الرغم من عودة الحياة الديمقراطية للعمل الحزبي في المملكة الأردنية بعد 35 عام من الانقطاع بفعل حل الأحزاب، إذ في عام 1989 قد صدر قانون الانتخابات الذي ألغى بموجبه مقاعد الضفة الغربية وقسمت الأردن على إثره إلى عشرين دائرة انتخابية، فمن عام 1989 إلى عام 2004 تزايدت الأحزاب وتعددت داخل بنية النظام الأردني وتوزعت إلى أقسام حسب الرؤى والأيديولوجية التي تتبناها وهي:

- الأحزاب القومية والتي ترتكز على فكرة الوحدة العربية والقومية وأن الوطن العربي ككل وحدة سياسية واقتصادية ولا يمكن تجزئتها، ومن أهم هذه الأحزاب حزب البعث العربي التقدمي، حزب جبهة العمل القومي. حزب البعث العربي الاشتراكي.
- الأحزاب الاسلامية وترتكز على فكرة تطبيق الشريعة الاسلامية في الحياة العامة ومعارضة إقامة العلاقات مع الكيان الإسرائيلي.
- أحزاب اليسار وتمثلت بالحزب الشيوعي الأردني وحزب الجبهة الوطنية، وهدفت هذه الأحزاب إلى إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، وإطلاق الحريات العامة، والتحرر من السيطرة الاستعمارية، والدعوة للوحدة العربية.
- الأحزاب الوسطية وتعتبر هذه الأحزاب قريبة من النظام الحاكم وتقوم سياستها على الواقعية السياسية والحريات العامة والحفاظ على الوحدة الترابية للمملكة، واحترام الحقوق والحريات، ومن هذه الأحزاب: الوطني الدستوري، المستقبل، النهضة.[58]

---

[56] هاني خير، "**الحياة النيابية في الأردن 1920 1993**"، لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1993، ص: 47.

[57] سالم الكسواني، "**مبادئ القانون الدستوري – دراسة تحليلية للنظام الدستوري الأردني**"، مطبعة الكسواني، عمان، 1983، ص: 266.

[58] أحمد عقلة الحسامي، "**المرجع السابق**"، ص: 447.

وعلى الرغم من عودة الحياة الحزبية لبنية النظام السياسي الأردني إلا أن أنها ليست بذات تأثير يذكر في الحياة العامة السياسية ويعود ذلك إلى شبه الاحجام عنها لأسباب قد تكون نابعة من عدم الاقتناع بالمسألة الحزبية بسبب الفشل الذريع في الوصول إلى عقلية المجتمع وإقناعه ببرامجها وآلية تنفيذها هذا من جهة، ومن جهة أخرى الشخصانية الحزبية أي الشخوص القائمين عليها، وأهم من ذلك التجارب الفاشلة التي مرت بها بغض النظر عن مسبباتها.

ونحن نذهب أيضاً مع الرأي الذي يوعز ذلك إلى نتيجة "عقلية الأفراد وثقافتهم لأهمية العمل الحزبي وضعف البرامج والأفكار المطروحة للجماهير، وغياب الفكر، إلى جانب ذلك غياب الأحزاب ذات التجربة الوطنية في ظل غياب الرؤى الواضحة للتحديات التي تواجهها المملكة الأردنية على المستوى السياسي والمجتمعي، لذلك فالقاعدة الجماهيرية فشلت فيها الأحزاب باستثناء حركة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الاسلامي في إيصال مرشحيها لمجلس النواب بأعداد كبيرة هذا من جانب، ومن جانب آخر أثر ضعف التمويل المالي على تكوين قاعدة عريضة من الجماهير لهذه الأحزاب مما انعكس بالسلب على وصولها لمجلس النواب وإدارة العملية الانتخابية الخاصة بها".[59]

إلا أن السمة الغالبة للأحزاب القائمة في هذه الفترة والذي نميل معه هو "خلوها من برامج واقعية تهم المجتمع الأردني وما يعايشه في بيئته الحاضنة من مشاكل سياسية أو اجتماعية او اقتصادية فغفلت الأحزاب عن وظيفتها الأساسية في خدمة مصالح المجتمع الأردني، مما ساعد هذا الأمر في إفقاد الأحزاب لتمثيلها داخل البرلمان لعدم تمكنها من الفوز بثقة الناخبين، و لم تستطيع الأحزاب الأردنية بناء حلقة الوصل بينها وبين المواطن من جهة والحكومة من جهة أخرى و لم تستطيع التعبير عن قضاياها أمام صناع القرار بالشكل المطلوب، وهذا راجع إلى ضعفها بشكل عام، إلى جانب ارتباط بعض الأحزاب بالطابع الشخصي فأغلبها تتمحور حول أشخاص بعينهم أكثر من تمحور الحزب حول برنامجه وسياسته وأيديولوجيته، فالطابع الشخصي الذي نشأت عليه الأحزاب الأردنية كان عامل ضعف وليس قوة بالنسبة للمجتمع الأردني ذو الثقافة والوعي المجتمعي بقضاياه، مما شكل عامل سلب للدور الذي من الواجب قيام الأحزاب به داخل مجتمعها".[60]

هذا الضعف الذي ابتليت به الأحزاب الأردنية منذ نشأتها دفع بالسلطة الحاكمة إلى اختيار رئيس الوزراء دون قيود بسبب ضعف الأحزاب والائتلافات الحزبية على الحصول على الأغلبية المطلقة في مجلس النواب، لذلك وفي غياب الأحزاب السياسية وقوة فاعليتها وتأثيرها وبالتالي عدم وصولها إلى مجلس النواب يدفع بصاحب السلطة الحاكمة وفي غياب القوة الحزبية في البرلمان لاختيار رئيس الوزراء من خارج دائرة الأحزاب

فعلى الرغم من التعددية الحزبية التي يعيشها النظام السياسي الأردني في ظل الدساتير السابقة واللاحقة وفي ظل نظام قانوني أطر العمل الحزبي في الأردن ووضع الإطار العام لها ولممارستها على أرض الواقع، إلا أنها مازالت تفتقر للاستقرار والواقعية في ظل عدم استقرار البنية القانونية للعمل الحزبي، إذ شهد قانون الأحزاب تغيرات منذ عام 1989 مرورا بعام 1993 وعام 2002 وعام 2012 و 2014 و 2015 وكل ذلك ينعكس سلبا على العمل الحزبي في الأردن ويتسم بعدم الاستقرار هذا من جانب، ومن جانب آخر انسلاخ بعض الأحزاب عن بيئتها الفكرية، فأغلب الأفكار

[59] ايمان فريحات، "**المرجع السابق**"، ص: 306.

[60] بلال زكي مفلح التميمي، "**أثر التعددية الحزبية على التنمية السياسية في الأردن 199902014**"، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، رسالة ماجستير، 2015، ص: 88.

المطروحة من قبل الأحزاب هي أفكار خارجية سواء كانت علمانية أو إسلامية أو قومية أو يسارية، أما الأحزاب الوسطية فهي أحزاب دون رؤى ودون فكر يمكن أن يؤخذ به، وهذا ما هو ملاحظ في الانتخابات البرلمانية لعام 2016 و الأخيرة لعام 2020 وفراغ برامجها من الواقعية أو قد تصل هذه البرامج إلى خلوها من أي برامج تلامس الأوضاع المعيشية للمواطن الأردني، قد يقول قائل أن الحكومة الأردنية لم تكن بذات الجدية لخلق بيئة لأي نشاط حزبي داخل المجتمع بكل حرية، ولكن من الملاحظ ان الأحزاب نفسها تفتقر إلى الممارسة الديمقراطية داخلها وشخصنة أغلبها مما عمل فجوة بينها وبين المواطن.[61]

فقد بلغ نسبة المشاركة الحزبية في الانتخابات البرلمانية لعام 2016 مانسبته 78% ، من عدد الأحزاب واكتفى الباقي بالمشاركة من خلال الانتخاب فقط، حيث شكل عدد المرشحين ذوي الانتماءات الحزبية عان 2016 ما نسبته 18 % من إجمالي عدد المرشحين بما مجموعه 234 مرشحاً ومرشحة وفاز منهم فقط 7 أحزاب سياسية بحصولهم على 24 مقعداً من أصل 130 وبنسبة 18.4% من المجلس، وقد حصلت جماعة الإخوان المسلمين ومن تحالف معهم على 15 مقعدا بما نسبته 11.5% من إجمالي مقاعد المجلس، وحصل حزب جبهة العمل الإسلامي على 9 مقاعد وحزب التيار الوطني على 4 مقاعد وحزب المؤتمر الوطني زمزم على 3 مقاعد وحزب الوسط الإسلامي على 3 مقاعد وحزب العدالة والإصلاح على مقعدان وحزب الاتحاد الوطني على مقعد واحد وحزب العون مقعد واحد والأحزاب اليسارية والقومية حصلوا على مقعد واحد.[62]

أما في الانتخابات التشريعية لعام 2020 شاركت ما يقارب 47 حزبا من أصل 48 باستثناء حزب واحد ألا وهو حزب الشراكة والإنقاذ، حيث حصلت الاحزاب المشاركة على 12 مقعداً رغم مشاركتها الواسعة في الانتخابات بنسبة 9% من إجمالي المقاعد فيما حصل المستلقون على باقي المقاعد، وتوزعت المقاعد على حزب جبهة العمل الاسلامي التي فازت ب 5 مقاعد وحزب الوسط الإسلامي أيضاً ب 5 مقاعد فيما حصل حزب الجبهة الأردنية الموحدة على مقعد واحد وحزب الوفاء على مقعد واحد، وهذا ما يدل على ضعف التعددية الحزبية في المجتمع الأردني وعدم قيامهم بالدور المنوط بهم على أكمل وجه وعدم فهمهم لوظيفتهم الأساسية السياسية منها والمجتمعية وعدم وعيهم بالدور الحزبي داخل بنية النظام الأردني.[63]

لذلك يمكن القول أن النظام الدستوري في الأردن أسس للتعددية الحزبية على اعتبارها أولى الانتقال نحو الديمقراطية التشاركية الذي يشارك فيها كافة الفاعلين داخل المجتمع في صناعة القرار السياسي فيها، ولهذا تبقى هذه الأحزاب بحاجة

---

[61] بلال زكي مفلح التميمي، **"أثر التعددية الحزبية على التنمية السياسية في الأردن 1999-2014"**، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، رسالة ماجستير، 2015، ص: 89.

[62] صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة، "النظام الانتخابي في الأردن لعام 2016"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد الثالث، جانفي 2017، ص: 155.

[63] ليث الجنيدي، الأردن .. حضور متواضع للإسلاميين في البرلمان وتراجع الأحزاب، 2020/11/13، منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://2u.pw/xGJkz

إلى فعالية أكثر وحركية وديناميكية في طريقة عملها تكون فيها ولها دور واضح داخل المجتمع، وعليها أن تثبت هذه الحركية من خلال برامج أكثر واقعية تلامس المواطنين والابتعاد علن الشعارات غير الواقعية التي لا تلامس مشاكل وقضايا المواطن الأردني الذي أصبح لديه الإدراك والوعي بكافة المتغيرات التي تحيط به.

في إطار ما ذكر وللوصول إلى تعددية حزبية فاعلة ومؤثرة في بنية النظام السياسي والدستوري الأردني فلابد من ترسيخ آليات العمل الديمقراطي داخل بنيان الحزب واختيار قادتهم على أساس القدرة والكفاءة من خلال انتخابات داخلية شفافة قادرة على إدارة الحزب للقيام بوظيفته الاساسية الاجتماعية منها والسياسية.

الخاتمة:

من خلال تحليلنا لكافة موضوعات الدراسة يتبين أن النظام السياسي والدستوري في الأردن عمد إلى تأطير التعددية الحزبية على اعتبار أنها مدخل للديمقراطية والتوافق بين كافة الفاعلين داخل بنية النظام وصناع القرار فيه، إلا أن الأحزاب غفلت نفسها عن ترسيخ آليات العمل الديمقراطي داخل بنيان الحزب واختيار قادتهم على أساس القدرة والكفاءة، هذا ما أضعف النظام التعددي داخل النظام الأردني نتيجة لابتعادهم عن الواقع وعدم ملامستهم للقضايا المجتمعية للمواطنين، وفقا لذلك خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، أهمها:

النتائج:

- مازالت التعددية الحزبية بحاجة إلى القيام بمزيد من الفعالية والحركية في طريقة عملها تكون فيها ولها دور واضح داخل المجتمع، وعليها أن تثبت هذه الحركية من خلال برامج أكثر واقعية تلامس المواطنين والابتعاد علن الشعارات غير الواقعية.
- إن الأحزاب الأردنية تراوح مكانها دون التأثير على صناع القرار داخل المملكة بسبب ضعفها البنيوي أولاً وعدم استمالة الرأي العام وضعفها في التنظير الفكري ليكون داعم أساسي للحزب وقراراته ورؤيته حول كافة القضايا التي تهم المجتمع.
- ضعف البناء المؤسساتي والمالي للأحزاب في الأردن جعلها أحزاب تعددية أسمية دون تأثير على بنية النظام بمؤسساته الدستورية.
- على الرغم من تضمن الحق في تشكيل الأحزاب بموجب الدستور والقوانين الناظمة بهذا الشأن إلا أن الممارسة العملية تظهر بعض القيود الإجرائية على تسجيل الحزب الناشئ.
- ما زال التدخل الحكومي مستمر بعمل الأحزاب وإدارته لشؤونه الداخلية وعلى ممارسته لأنشطته المختلفة والاندماج مع حزب آخر، من خلال لجنة شؤون الأحزاب في وزارة الداخلية.
- إن انسلاخ الأحزاب عن بيئتها الداخلية وشخصنتها زاد من ضعفها وفعاليتها داخل النظام الأردني وأفرغها من وظيفتها الأساسية المجتمعية منها والسياسية.
- لم تستطيع الأحزاب الأردنية بناء حلقة وصل بينها وبين المواطن والحكومة و لم تستطيع التعبير عن قضاياها أمام صناع القرار بالشكل المطلوب.
- رغم وجود تعددية حزبية داخل النظام الأردني في ظل الدساتير السابقة واللاحقة وفي ظل نظام قانوني أطر العمل الحزبي في الأردن ووضع الإطار العام لها ولممارستها على أرض الواقع، إلا أنها مازالت تفتقر للاستقرار والواقعية في ظل عدم استقرار البنية القانونية للعمل الحزبي.

التوصيات:

- على المشرع الأردني دعم الأحزاب لإيجاد قانون حزبي يتناسب مع طبيعة المجتمع عبر حوار يجمع كافة الفاعلين في الحقل السياسي، واشراك الشعب في الموافقة على كافة القوانين التي تنظم العمل الحزبي في المملكة للوصول إلى نظام حزبي ديمقراطي يتناسب مع تطور المجتمع الأردني، وتشكيل حكومات برلمانية

عمادها الأحزاب، مع توفير الدعم المالي والضمانات الحقوقية من حرية الرأي والتعبير والاجتماع ضمن الشرعية كي تمكنها من تأدية مهامها وتنفيذ أنشطتها.

- بناء إطار يكون عماده تطور العمل الحزبي في الأردن من خلال مراجعة كافة القوانين المنظمة للعمل الحزبي في الأردن.
- العمل على عدم تدخل الحكومة بالأحزاب وطريقة عملها وعدم حلها ما دامت الأحزاب ملتزمة بما نص عليه الدستور والقوانين الناظمة لها.
- العمل على تسهيل العمل الحزبي دون قيود أمنية أو محظورات من شأنها أن تعرقل تأسيس الأحزاب أو الاشتراك فيها طالما هي في إطار الشرعية كي لا تتعارض هذه القيود مع الحق الدستوري في تشكيل الأحزاب والانخراط فيها.
- العمل على مراجعة النصوص القانونية الناظمة للتعددية الحزبية وفي مقدمتها السماح لتأسيس الأحزاب السياسية بشكل يكرس الحق المعطى في الدستور من خلال تفعيل استقلالية الجهة المكلفة بمتابعة تأسيس الأحزاب والاشراف عليها وضمان عدم تبعيتها للسلطة التنفيذية.
- العمل على إنشاء أحزاب تحمل رؤى حقيقية تكون فاعلة ومشاركة في صناعة القرار داخل الدولة عبر إدخال آليات العمل الديمقراطي في بنيتها التنظيمية والحزبية لتكون فاعلة وقادرة على تحمل المسؤوليات الوطنية.
- إحاطة العملية الانتخابية بمجموعة من الضمانات التي تكفل لها النزاهة كي تكون الأحزاب فاعلة في العمل السياسي والدفع بها لتكون قادرة على تشكيل الرأي العام في مختلف قضاياه الأساسية.

لائحة المراجع:

أولا: الكتب:

- ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط 2004.
- جواد الحمد، مجموعة مؤلفين، "دور مراكز الدراسات في صناعة القرار في الدولة الأردنية الحديثة"، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1999.
- حسان محمد شفيق العاني، "الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة"، مطبعة جامعة بغداد، 1986.
- سالم الكسواني، "مبادئ القانون الدستوري – دراسة تحليلية للنظام الدستوري الأردني"، مطبعة الكسواني، عمان، 1983.
- عبد الحليم العدوان، "التعددية الحزبية في المملكة الأردنية الهاشمية 1921 – 1989"، مركز الرياديين للدراسات والأبحاث، عمان، ط1، 2007.
- عبد الله نقرش، "التجربة الحزبية في الأردن"، سلسلة البحوث والدراسات، عمان، ط1، 1992.

- عرفات موسى الهور، أحمد سعيد نظام الأغا، "النظم السياسية والقانون الدستوري"، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع، ط2، 2019.
- محمد المساري، "النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية"، العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2019.
- محمد صالح الشاهري، "موقف المفكرين المسلمين من التعددية السياسية"، دار المعتز للنشر والتوزيع، ط1، 2017.
- مهدي جردات، "الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.
- نعمان أحمد الخطيب، "الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري"، دار الثقافة، 2011.
- نوال بشير، الأردن أولا آفاق وتطلعات"، التدوين الأردني عمان، ط1، 2003.
- هادي مشعان ربيع، "دراسات في الديمقراطية وحقوق الإنسان"، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2015.
- هاني خير، "الحياة النيابية في الأردن 1920 1993"، لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1993.
- هايل الدعجة، "مجلس النواب الأردني بين الشعار والتطبيق"، المطابع العسكرية، عمان، 1996.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

- أحمد عقلة الحسامي، "الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية 1989 – 2008"، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، رسالة ماجستير، 2010.
- بلال زكي مفلح التميمي، "أثر التعددية الحزبية على التنمية السياسية في الأردن 199902014"، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، رسالة ماجستير، 2015.
- حسين بورادة، "الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988- 1992"، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، 1993.
- حمزة أحمد حرفوش، "دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية في الأردن 2003-2014"، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، رسالة ماجستير، 2014.
- مالك عبد الرزاق اللوزي، "دور مجلس الامة في الإصلاح السياسي في ظل النحول الديمقراطي في المملكة الأردني الهاشمية 1989 – 2011"، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، يناير 2012.

ثالثا: المجلات العلمية:

- أبو زيد عادل القاضي، "التعددية الحزبية وأنماط التحول الديمقراطي"، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، 14 أغسطس 2018.
- أحمد صدقي الدجاني، "التعددية السياسية في التراث العربي الاسلامي"، ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي المقامة من 26 إلى 28 مارس 1989، منتدى الفكر العربي، عمان، 1989.

- آذار عبد خليفة، "التعددية الحزبية المحاسن والمساويء – دراسة حالة العراق بعد عام 2003"، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد التاسع والستون، 2011.
- إيمان فريحات، التطور التاريخي لقوانين الاحزاب السياسية في الأردن 1921 – 2011، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 39، العدد 2، 2012.
- خالد موسى الزعبي، "التحديات التي تواجه مجلس النواب الرابع عشر – القوانين المؤقتة"، رسالة مجلس الأمة، عمان، العدد 52، 2004.
- صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة، "النظام الانتخابي في الأردن لعام 2016"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد الثالث، جانفي 2017.
- عبد الحليم مناع العدوان، "التعددية الحزبية والسياسية في الأردن – الأحزاب السياسية أنموذجا"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والثلاثون، 2012.
- ليث كمال نصراوين، "النظام القانوني للأحزاب في الأردن – دراسة مقارنة"، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، المجلة الدولية للقانون، 2016.
- محمد خالد الأزعر، "التعددية السياسية الفلسطينية – نحو رؤية نقدية للبعد الديمقراطي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 5، العدد 20، خريف 1994.
- نغم محمد صالح، "التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون"، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، 2011.

رابعا: القوانين والمواثيق:

المراجع الإلكترونية:

- نيفين عبد الخاق مصطفى، "الأبعاد السياسية لمفهوم التعددية – قراءة في واقع الدولة القطرية العربية واستقرار مستقبلها"، بحث مقدم إلى ندوة التعددية الحزبية والدينية والطائفية والعرقية في قلب العالم الإسلامي، يوليو 1993. منشور على الموقع الإلكتروني التالي: http://arabprf.com/?p=2576
- جابر سعيد عوض، "مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة – مراجعة نقدية"، بحث مقدم إلى ندوة التعددية الحزبية والدينية والطائفية والعرقية في قلب العالم الإسلامي، يوليو 1993. منشور على الموقع الإلكتروني التالي: http://arabprf.com/?p=2576
- عناد أبو ندي، "الأحزاب السياسية الأردنية – نشأة وتطور الأحزاب الأردنية"، الحوار المتمدن، العدد 2674، 6/11/ 2009، منشور على الرابط الإلكتروني التالي: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17472
- قانون الانتخابات لمجلس النواب لعام 2016، منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://cutt.us/ZmSa6

- ليث الجنيدي، الأردن .. حضور متواضع للإسلاميين في البرلمان وتراجع الأحزاب، 2020/11/13، منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://2u.pw/xGJkz